

## خطاب الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد \*\*الشعب المغربي العزيز:\*\* تجدد مناسبة عيد العرش المجيد بيعة الشعب للملك، حامي الملة والدين، وصمام أمان سيادته ووحدته الوطنية والترايبية، وذلك في إطار ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية. لطالما كان عرش المغرب رمزاً للسيادة، وقيادة وطنية مسؤولة واعية لأمانتها، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشعب. يعد عيد العرش فرصة سنوية للتأمل والتدبر، للتذكير بتاريخ المغرب العريق وإنجازاته، وتطلعاته المستقبلية. حقق المغرب مشروعاً مجتمعياً ديمقراطياً متميزاً، يجمع بين الوفاء لتقاليد وبنائه دولة عصرية بقيادة الملك، ومؤسسات ديمقراطية. لكن النجاحات لا تُغفينا من التساؤل عن سبل تحقيق التقدم بسرعة أكبر وأداء أفضل. \*\*تجديد الديمقراطية والاستقرار السياسي:\*\* حرص الملك على ترسيخ ما حققه المغرب في مجال الديمقراطية السياسية، وتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان وفصل السلطات واستقلالها وتوازنها. وتُعتبر الانتخابات في أوانها الدستوري والقانوني العادي من أهم متطلبات توطيد الاستقرار السياسي والارتقاء بمستوى النمو الذي بلغه البناء الديمقراطي. \*\*الوعي بالانتخابات والطبقة السياسية:\*\* يجب أن تكون الحملة الانتخابية في مواعدها القانونية المحددة. يجب على الطبقة السياسية أن تجعل من الفترة التي تفصلنا عن الانتخابات لحظات تعبئة وطنية قوية وتنافس شريف في إعداد برامج ملموسة، واقعية قابلة للإنجاز، مرتكزة حول نواة صلبة للأولويات الأولى. \*\*دور السلطات العامة والفاعلين في المسلسل الانتخابي:\*\* يجب على الحكومة والسلطات العامة تحمل مسؤوليتها الكاملة في اقتراح واتخاذ كل التدابير التشريعية والتنظيمية الكافية لإلزام الجهاز الإداري باحترام قدسية الاقتراع. يجب على الفاعلين في المسلسل الانتخابي من أفراد و هيئات حزبية أو نقابية أو مهنية التحلي بفضائل السلوك المواطن. \*\*الديمقراطية الجهوية والهوية الوطنية:\*\* يُعتبر عيد العرش المجيد فرصة مناسبة للتذكير بمسألة الهوية الوطنية، المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ. تمت بذل جهود وطنية هامة لتعليم اللغة الأمازيغية، ووصلت إلى نقطة التصديق على الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وقد قرر الملك إحداث معهد ملكي للثقافة الأمازيغية للنهوض بها وتنميتها. \*\*تعزيز دور الأحزاب السياسية:\*\* أصدر الملك توجيهاته السامية لحكومته لوضع تشريع خاص بالأحزاب السياسية يميزها عن الجمعيات. \*\*توطيد حقوق الإنسان:\*\* حرص الملك على توسيع فضاءات حقوق الإنسان، واتخاذ عدد من المبادرات والتدابير، وذلك من خلال مشروع مراجعة مدونة الحريات العامة وإحداث جهاز خاص يسهر على تطبيق قانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للعلماء والاتصال. \*\*الإصلاح الإداري والشفافية:\*\* يلح الملك على ضرورة إجراء إصلاح إداري عميق، فوق منهجية متدرجة، متأنية ومتواصلة، تتوخى تبسيط المساطر، وجعلها شفافة، سريعة، مجدية، ومحفزة على الاستثمار. \*\*الصالح العام ومكافحة الفساد:\*\* لن يقبل الملك استغلال أى مركز سياسي أو موقع إداري من أجل الحصول على مصلحة شخصية أو فئوية، منتظراً من السلطات العامة أن تكون صارمة في هذا المجال، وأن تلجأ علوة على ما تتوفر عليه من وسائل للمراقبة الإدارية والقضائية إلى اعتماد أدوات وأجهزة جديدة لتقويم السياسات العامة، فضلاً عن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنتخبين في إعداد المشاريع وتنفيذها. \*\*الحل السياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا:\*\* بادار الملك إلى الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ومساعي ومقترحات الأمين العام للأمم المتحدة ومثيله الشخصي، ومباشرة حوار جاد معهما لإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، في نطاق أرحب معاني الجهوية والديمقراطية وأمتن ثوابت الجماع والسيادة والوحدة الوطنية والترايبية للمغرب، مؤمنين بعدالة قضيتنا جاعلين تنمية الأقاليم الجنوبية في مقدمة اهتماماتنا، مصدرين تعليماتنا السامية لحكومتنا قصد اتخاذ كل التدابير الكافية لتأمين العيش الكريم لجميع رعايانا الأوفياء في أقاليمنا الجنوبية، سواء منهم المرابطون بها أو العائدون إلى حضن الوطن الغفور الرحيم. \*\*مكافحة الأمية الدينية والفكرية:\*\* نهض الملك بالأمانة الملقاة على عاتقه بوصفه أميراً للمؤمنين، وحامياً للملة والدين، فجدد بيوت الله أداء وظيفتها في محاربة الأمية الدينية والفكرية. كما أعاد هيكلة المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للعلماء والنهوض بدورها كاملاً في مجال العبادات والمعاملات، بعيداً عن أي تحجر أو تطرف، حريصين على أن نجعل من المقاصد العلية لشريعتنا الإسلامية السمحة، ومن قيامها على الاجتهاد والإنصاف ومن الإنسجام مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة، أساس النهوض بوضعية المرأة من خلال تنصي بنا ل

الجنة الاستشارية الخاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية ، استجابة منا لملتصم كافة الجمعيات النسوية المغربية . \*\*الاستثمار وتشغيل الشباب:\*\* تميز مشروع المجتمع المغربي في شقه الاقتصادي بالريادة عندما أخذ اقتصاد السوق . وكان بإمكانه أن يحقق لنا ازدهاراً أكبر لو لم يطلب التوافق على أسسه من صبر ومكابدة وإقناع ، وما اعترض مسيرته من عوائق موضوعية وذاتية ، قدنا معركة إزاحتها بتشجيع المقاول المغربية على القطيعة النهائية مع النزعة الريعية والانتظارية ، المناقضة لروح المبادرة ، والعمل على جعل السلطات العامة في خدمة الاستثمار ، بتحسين مناخه وإنشاء شبائيك جهوية موحدة ، وخفض تكلفة الإنتاج الطاقية والجباية ، مولين عناية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة ، التي زودناها بميثاق من شأنه تفعيل دورها كقطب رحى لكسب معركة تشغيل الشباب ، وتمكينها من تدبير عصري لملفاتها الاستثمارية بتمويل مضمون . وحرصاً منا على جعل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، رافعة قوية للاستثمار المنتج ، وأداة فعالة لتنمية الثروة الاقتصادية الوطنية ، فقد قررنا أن نخول هذا الصندوق ونظام وكالة وطنية ، كما قررنا أن نرصد لهذه الوكالة قسماً مهماً من عوائد خوصصة وفتح رأس مال المؤسسات العامة ، التي تشكل ملكاً للأمة ، لتنمية هذا الرصيد الاقتصادي الوطني ، وحسن استثماره لخلق مزيد من الثروات ، بدل صرفه في الاستهلاك . \*\*السياحة قاطرة التنمية:\*\* أولينا عناية خاصة لكسب رهان جعل قطاع السياحة قاطرة قوية للتنمية ، لما يدره من فرص شغل وعملة صعبة ، وما يتيح من انفتاح على الحدثة ، باعتباره نشاطاً اقتصادياً وثقافياً وفناً للتواصل مع الغير . كما عملنا على توضيح الرؤية الاستراتيجية في المجال السياحي بالاتفاق لإطار الموقع بين الحكومة والمنعشين السياحيين ، الذي يهدف إلى استقبال ما لا يقل عن عشرة ملايين سياح سنوياً في نهاية العقد الحالي ، مهني بين جميع الفاعلين في هذا القطاع الحيوي لمضاعفة الجهود من أجل رفع هذا التحدي ، داعين الحكومة والبرلمان إلى تعزيز الارتفاع المهم المسجل في عدد السياح والمداخيل والاستثمارات السياحية بالتعجيل بإقرار النصوص التشريعية والتنظيمية التي سهرنا على تأطيرها لقطاع السياحة ، والهادفة إلى إيجاد نظام شفاف وعادل للتصنيف والجودة والمراقبة الحازمة ، وإعادة هيكلة وتفعيل المكتب المغربي للسياحة ، وهذا بموازاة مع تنويع المنتج السياحي والتأهيل الكمي والكيفي للموارد البشرية السياحية ، واعتماد المنظور الجهوي التشاركي في تدبير هذا القطاع الحيوي . \*\*التنمية القروية:\*\* بموازاة مع مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة آثار الجفاف السنة الثانية على التوالي ، من خالل مشاريع ملموسة للتنمية القروية المتدمجة ، تتعامل مع هذه الآفة كظاهرة بنيوية ، فقد واصلنا أيضاً إنجاز برنامج التجهيزات الفلاحية الكبرى ، المتمثلة في بناء السدود وري الأراضى . كما أعلننا ، خالل تروؤ سنال المجلس الأعلى للماء ، عن سياستنا الجديدة التي تستهدف تحصين مكتسباتنا والتكيف مع إكراهات المحيط الطبيعي ، جاعلين ثلاثية الأراضى والناس والماء قوام سياستنا الفلاحية ، وغاية العناية الخاصة التي نحيط بها الفلاحين ، وبخاصة صغارهم الذين حرصنا على إعفائهم من قسط كبير من الديون المترتبة عليهم ، وإعادة جدولة أديان القسط المتبقي على المدى البعيد . \*\*المقاولات العامة:\*\* النجاح الذي عرفته عملية فتح رأس مال اتصالات المغرب والتقدم الذي حققه هذا القطاع يحفزنا على استلهام تجربته من أجل وضع رؤية استراتجية تتوخى إصلاح المقاولات العامة ، وتمكينها من هياكل قانونية ومالية عصرية ومألومة لمهامها ، وتعزيز تنافسيتها الداخلية والخارجية ، وفتح رأس مالها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي ، بطريقة تمكنها من الاستمرار في تنمية الاقتصاد الوطني ، وبناء تحالفات استراتجية حتى تكون بمثابة رمح عولمة الاقتصاد المغربي . \*\*عقد اجتماعي جديد:\*\* بدل اختزال هذا المناخ الاجتماعي ، المحفز على الاستثمار والتشغيل ، في مجرد إقرار مشروع مدونة الشغل ، التي يتعين حسم أمرها ، فإننا نندعو لإقرار عقد اجتماعي جديد ومتكامل ، قوامه إخراج مدونة الشغل إلى حيز التطبيق ، وإعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة حق الإضراب ، وإخراج التغطية الصحية إلى جارية